الرقابة الإدارية في حكومة الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)

المدرس

هناء سعدون جبار

المعهد التقني - الكوفة

المقدمة:

إن مفهوم الدولة تعبير يطلق على الكيفية التي يمارس بموجبها المجتمع البشري ثلاث سلطات مهمة لتماسكه واستقراره، هي: السلطة التنفيذية التي تقود وتأمر وتنهي، والسلطة التشريعية التي تضع القوانين، والسلطة القضائية التي تفصل في الخصومات، ومثل ما كان للدولة أهميتها فإن للرقابة اهميتها البالغة واثرها الفعال في المحافظة على حقوق الأفراد في التعدي والمصادرة عليها .

الإسلام دين توحيد لله وإحسان بين الناس، ويقوم على فرعين هما: -

الأول: عقائد وعبادات تنظم علاقات الإنسان بربه - وتكاليفها ثابتة.

الثاني: معاملات تنظم علاقات الإنسان بأخيه الإنسان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - ومبادئها مرنة وأحكامها متحركة. إذ إن الدولة في الإسلام تقوم على هدف سامٍ يتمثل في الدولة التي تنظم علاقات الإنسان بأخيه الإنسان ويدخل في نطاق هذه العلاقات مقاصد المعاملات الإسلامية.

ولعل من أهم الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع هو قلة الوعي لدى الناس في مجال الحكومة الإسلامية والرقابة عليها، وقد سعينا من خلال البحث في المصادر الأساسية والمراجع الحديثة للوصول إلى النتائج المتوخاة في هذا البحث.

المبحث التمهيدي

الرقابة الإدارية المصطلح والمفاهيم

المطلب الأول

الرقابة الإدارية

أولاً: معنى الرقابة لغة:

للرقابة في اللغة معان كثيرة منها:

١- الحافظ من أسماء الله تعالى الرقيب وهو الذي لا يغيب عنه اي شيء بدليل قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا ﴿٥٢﴾ ﴾ (٢).

٢- وتأتي الرقابة بمعنى الانتظار، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿٩٤﴾ ﴾ (٣) أي لم تنتظر قولي. فالله سبحانه وتعالى رقيب على جميع مخلوقاته يعلم سرهم وباطنهم وما تخفيه صدورهم من خير أو شر كما جاء في قوله تعالى ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴿١٩﴾ ﴾ (٤).

٣- ومن معانيها الحارس الذي يراقبهم اي يحرسهم ويقصد به مراقبتهم ليحرسهم. والمَرْقَبُ والمَرْقَبَةُ الموضع المشرف يرتفع عليه الرقيب، وارتقب المكان، علا وأشرف ورَقَبَه يَرْقُبُه رِقْبة ورِقبانا ورُقوبا، وتَرَقَّبَهُ، وارْتقبه: انتظره ورصده(٥).

وعرف مجمع اللغة العربية الرقابة في الاقتصاد هي تدخل الحكومة أو البنوك المركزية للتأثير في سعر الصرف، وتسمى رقابة الصرف.

وهذا التعريف اقتصر الرقابة على نوع واحد، وهي أوسع من هذا بكثير كالرقابة على الائتمان وذلك بتحديد نسبة النقود السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك مقابل مجموع الائتمان الذي تمنحه لعملائها، وأيضاً الرقابة على الميزانية المتمثلة بنظام يتبع للرقابة على الإيرادات والمصروفات الفعلية ومقارنتها بالتقديرات المدرجة في الموازنة(٦).

ثانيا: الرقابة اصطلاحا:

اختلفت عبارة الرقابه عند نظرة كل كاتب إذ جاءت الرقابة في العديد من الكتب التي تتحدث عن العلوم الإدارية والمالية العامة بأشكال مختلفة ، فبعض الكتاب نظر إلى مفهوم الرقابة على أساس ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، والبعض ينظر اليها على أنها مجموعة من الإجراءات والعمليات، وعند البعض الآخر تعني الأجهزة التي تقوم بعملية الرقابة(٧).

إذن الرقابة الإدارية هي واحدة من الوظائف الرئيسية الأربعة التي تتكون منها العملية الإدارية التخطيط/ التنظيم / التوجيه / الرقابة، ويرى علماء الإدارة والاقتصاد والمالية ان أي نظام إداري أو مالي لا تتوفر فيه رقابة فعاله ومنتظمة يعتبر نظاما ناقصا

يفتقر إلى مقومات وجوده ويرى هؤلاء ان الرقابة ظاهرة ضرورية وطبيعية في أي مجتمع لأنها تمثل الضوابط لكل تصرف يتعدى اثرة إلى الغير(٨).

وللرقابة دورها الفعال في الحفاظ على اقتصاديات الدول، والحفاظ على حقوق الأفراد من التعدي والمصادرة، وتعد وسيلة مهمة لضمان توزيع الناتج القومي على جميع فئات الشعب بصورة متساوية، والرقابة تعني ايضاً تحقيق الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من بين السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية(٩).

معنى الإدارة:

لغة:

وردت عدة تعريفات في معاجم اللُّغة للإدارة، إذ جاء في أحد تعريفاتها على إنها: "أداره عن الأمر ويقال: أدرت فلاناً عن الأمر إذا حاولت إلزامه إياه وأدرته عن الأمر إذا طلب منه"(١٠).

وجاءت في تعريف آخر على إنها: "أدار الوزير العمل: أشرف عليه". وعلم الإدارة: علم يتعلق بكيفية إدارة الأعمال"(١١).

الإدارة في الاصطلاح:

أورد علماء الإدارة عدة تعريفات للإدارة العامة في الاصطلاح، تتفق في معناها العام وتختلف في صياغتها والتعبير عنها إلاّ أنها تدور حول مفهوم واحد، وسوف نورد بعض التعريفات لغرض الوقوف عليها سعياً للوصول إلى أمثل التعريفات وشمولها لمفهوم الإدارة العامة.

١- الإدارة هي التي يتم من خلالها انجاز الاعمال وتحقيق الأهداف عن طريق الآخرين فالإدارة تقف بقوة وراء كل نجاح يحققه أي نشاط أو اكتشاف أو خدمة أو إنتاج وهي التي تفسر تقدم أو تخلف أي مجتمع من المجتمعات(١٢).

٢- هي العملية التي تسعى إلى تجميع جهود مجموعة من البشر اتجاه تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة. أي انها تسعى التحقيق أهداف المنظمة من خلال التخطيط – التنظيم – التوجيه التنسيق الرقابة(١٣).

المطلب الثاني:

حكومة الإمام علي

اوضح بعض الكتاب ان معنى الحكومة هو اتحاد جهود مجموعة من الأفراد - يترأسهم قائد - للقيام بمسؤولية الحكومة وممارسة السلطة. فالحكومة لها ثلاثة انظمة، هي: المسؤولية، النظام الهرمي، الإدارة. كما قال الإمام علي (عليه السلام) "وان عملك ليس لك بطُعمة، ولكنّه في عُنقك أمانةٌ..."(١٤). او قوله "... إنك فوقهم ، ووالي الأمر عليكَ فوقك، واللهُ فوقَ من ولاّك...". اما في الإدارة، بين "... فانه لابد للناس من أمير برٍّ أو فاجرٍ..."(١٥))(١٦).

ان للحكومة كما اوضح البعض مجموعة من الخصائص

١. كتاب الله سبحانه وتعالى، فيقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ (١٧). ودليل ذلك تفسير للآية الكريمة: «أما والذي فلق الحبّةَ وبرأ النسمةَ، لولا حضورُ الحاضِر، وقيامُ الحجّةِ بوجودِ الناصرِ، وما أخذَ اللهُ على العُلماءِ، ألاّ يُقارُّوا على كظّةِ ظالمٍ ولا سَغبِ مظلومٍ، لألقيتُ حبلها على غاربِها...»(١٨)، وهو ما يعني حتماً شرعية يمنحها الدين للإمام.

٢. صناعة القرار كقوله "أما الأمرةُ البرَةُ فَيعملُ فيها التقيُّ، وأمّا الأمرةُ الفاجرةُ فيتمتّعُ فيها الشقيُّ إلى أن تنقطعَ مُدّته، وتُدركه منيتُهُ"(١٩).

وعن طريق سياسة الامام وخبرته الادارية التي اكتسبها من معلمه الاكبر الرسول الاكرم استطاع ان يبني دولة قوية امتدت الى اجزاء واسعه من العالم كان لها دور كبير في ترسيخ العدل بين الناس(٢٠).

٣. الكفاءة. قدرة الامام على تلبية جميع احتياجات الناس وذلك عن طريق تحقيق العداله الاجتماعية بين جميع مكونات الشعب وسد احتياجاتهم(٢١).

٤. مكونات الحكومة. ويقصد بها ان تكون الحكومة مكونه من مجموعه من الافراد وهؤلاء الافراد يجب ان تتضافر جهودهم مع الإمام(٢٢):

المبحث الأول

الرقابة الإدارية في عصر صدر الإسلام

المطلب الأول - الرقابة الإدارية:

واجهت الدولة الإسلامية في فترة عصر صدر الإسلام مجموعة من القضايا والمشاكل المعقدة ولأسباب كثيرة مما جعل أمر إدارة الحكم في الدولة الإسلامية صعبا للغاية ولم تكن الرقابة الإدارية في عهدي أبي بكر وعمر بالصعوبة الكبرى نتيجة محدودية حجم الدولة الإسلامية، ومع النصف الثاني من عهد عمر وفي ظل توسع الدولة نتيجة الفتوحات الإسلامية لجأت الدولة إلى تمصير الأمصار كالبصرة والكوفة واحتاجت إلى أن يتوسع جهازها الإداري وتبعاً لذلك احتاجت لنوع من الرقابة الإدارية، استلم زمامها وقام بمهامها عمر بن الخطاب بنفسه.

ولما تسلم عثمان حكم الدولة الإسلامية سنة (٢٣هـ/٦٢٣م) في ظل أجواء خاصة تشبه في بعض جوانبها تلك التي أعقبت وفاة الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ أن عثمان جمع بين هويته الارستقراطية بحكم انتمائه للبيت الأموي صاحب النفوذ الأقوى في المجتمع المكي القديم وبين هويته الإسلامية التي منحته موقفا متميزا في إطار النخبة الأولى المناضلة مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في بداية الدعوة. فلقد زكى هذا الترشيح فئة معينة كان من أهدافها أن تمد خطاها إلى مركز السلطة عبر الهوية الأولى لعثمان الذي وحّد المصالح المشتركة وذلك ان التيار الارستقراطي وحلفاؤهم كان هو الاتجاه الغالب في مجلس الشورى الذي كان عليه ان ينتخب خلفاً لعمر بن الخطاب(٢٣) ولذلك جاء اختيار عثمان(٢٤) مطابقا بصيغة التميز نحو الأمويين.

سار عثمان في سياسته المالية بطريقة لم يعهدها السلمون من ذي قبل فقد ازداد في منح الهدايا والاموال على اهله وذويه من سادات قريش (٢٥) وقد وصف حالها سعيد بن المسيب بقوله: ((إن عثمان لما ولّي كره ولايته نفر من الصحابة لأن عثمان كان يحب قومه، وكان كثيراً ما يولي بني أمية ممّن لم يكن له مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) صحبة، فكان يجيء من أمرائه ما ينكره أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام... أستأثر بني عمه فولاهم ما أشرك معهم...)(٢٦).

وسار ولاته على نفس طريقته فراحوا يأخذون من بيوت أموال المسلمين وينفقون على ذويهم وأنصارهم المقربين(٢٧)، وفي ذلك ذُكر (أن عثمان كان في نهاية الجود والكرم والسماحة والبذل فسلك عماله وكثير من أهل عصره طريقته)(٢٨)، كما ابيح لبعض كبار الصحابة بيع الأراضي المقطعة لهم

إذ باع أسامة بن زيد الأراضي التي أقطعها عثمان له(٢٩).

ولذلك أضاف عثمان إلى عطاياه السخية للطبقة الثرية فرصة لتنمية ثرواتها عندما اقترح على أهل المدينة ان ينقل الناس فيئهم من الأرض إلى حيث أقاموا فاستغل الأغنياء هذه الفرصة واشتروا بأموالهم أراضي في البلاد المفتوحة وبادلوا بأرضهم في الحجاز أراضي في الأمصار الأخرى وجلبوا لها من يعمل فيها ويستثمرها(٣٠).

وقد ذكر بعض الأمثلة على هذه الثروات الضخمة (فقد بلغت ثروة الزبير خمسين ألف دينار وألف فرس وألف عبدا وضياعا وخططا في البصرة والكوفة ومصر وكانت غلة طلحة بن عبدالله من العراق كل يوم ألف دينار وقيل أكثر)(٣١).

وإلى جانب هذه الطبقة كانت هناك طبقه فقيرة معدمة تكونت من استئثار عمال خليفة المسلمين بالفيء والغنائم لأنفسهم(٣٢) وحرمان المقاتلة منها مدعين ان ألفي لله وليس للمحارب سوى اجر قليل يدفع إليه فرأى هؤلاء أنهم حُرموا من الغنائم التي كانت تدفع إليهم على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومن حكم الدولة الإسلامية من بعده(٣٣).

ونتيجة لهذه الفوارق الطبقية في المجتمع ظهر الترف وبدأ بعض الناس يلعبون الميسر ويحتسون الخمر(٣٤).

إن المتتبع للأحداث التاريخية سيرت بأن الخليفة عثمان كان واجهة تستر خلفها الأمويين وعززت الأحداث هذا فمن الناحية الإدارية إذ أسند إلى اله وذويه الأمصار الإسلامية الكبرى المتمثلة بولايات البصرة والكوفة والشام ومصر وهذه الأمصار تعتبر مركز الثروة الماليه في الدولة الإسلامية(٣٥) فقد ولى عثمان عبدالله بن عامر بن كريز ابن خاله على ولاية البصرة وعمره خمسة وعشرون سنة بعد عزل أبو موسى الاشعري منها(٣٦) وولى الكوفة الوليد بن عقبة بن أبي معيط بعد عزل سعد بن أبي وقاص

عنها(٣٧) أما الشام فقد كانت دمشق والاردن لمعاوية وهو ما مهد لاعتلاء معاوية سدة الحكم فيما بعد، إذ ليس هناك من شك من ان الخليفة عثمان هو من مهد لمعاوية تولي الحكم بعد أن ضم إليه ولاية فلسطين وحمص واطلق يده في الشام فاصبح ذات سلطة وقوة ونفوذ لا يضاهى(٣٨) أما مصر فقد كانت لعمرو بن العاص فأخذها منه وأعطاها لأخيه من الرضاعة عبدالله بن أبي سرح وكان من أخطر المشركين وأكثرهم عداءً للنبي (صلى الله عليه وآله) وسخرية منه وقد أهدر النبي (صلى الله عليه وآله) دمه ولو وجد تحت أستار الكعبة(٣٩).

أما من الناحية المالية فقد وروي انه زوج ابنته واعطاها مئة الفي دينار ثم أعطا جواهر كسرى لتتحلى بها وهي الجواهر التي غنمت وارسلت إلى المدينة في عهد عمر بن الخطاب فلم يستطيع قسمتها كما لم يستطيع احد شراءها ليوزع ثمنها على المسلمين فبقيت في بيت مال المسلمين حتىأخذها عثمان ووهبها لابنته(٤٠).

وعلى ما يبدو لي ان السياسة المالية التي سلكها عثمان كانت مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي مما ادى ذلك إلى ضياع أموال المسلمين العامة بتوزيعها على ذويه واقربائه والمقربين لديه ونستدل على ذلك طريقة تصرفه في بيت مال المسلمين إذ كان عثمان يأخذ من بت المال ما يريد فهو القائل: لنأخذ حاجتنا من هذا الفيء وان رغمت انوف أقوام. فأجابه الإمام علي: اذن تمنع من ذلك ويحال بينك وبينه(٤١).

وكان على بيت مال عثمان عبد الله أبن الأرقم فاستلف عثمان من بيت المال مئة ألف درهم ثم قدم عليه عبد الله بن اسيد بن أبي العاص من مكة وناس معه غزاة فأمر لعبد الله بثلاثمئة ألف درهم ولكل رجل من القوم بمائة ألف درهم وصك بذلك إلى ابن الارقم فاستكثر ابن الارقم المال ورد الصك، فقال له الخليفة عثمان: انت خازن لنا فما حملك على ما فعلت؟ فقال ابن الارقم كنت ارى اني خازن للمسلمين وإنما خازنك غلامك والله لاألي لك بيت المال أبداً وجاء بالمفاتيح فعلقها على المنبر وبعث عثمان إلى عبد الله ابن الارقم ثلاثمئة ألف درهم يسترضيه بها فلم يقبلها(٤٢).

ونتيجة لسياسة عثمان المالية والإدارية هذه كان عماله يتصرفون على وفق هذه السياسة حسب والي الكوفة: إن (سواد العراق بستاناً لقريش ما شئنا اخذنا منه وما شئنا تركناه) فعارضه مالك الاشتر(٤٣) بالقول: (أتجعل مراكز رماحنا وما أفاء الله علينا بستاناً لك ولقومك؟)(٤٤).

ان اغلب الولاة من قرابة عثمان ولم يكن عملهم في أمصارهم مقبولا لدى العامة من الناس فلما أعترضه المسلمون من غير قريش نفاهم إلى الشام وكان من أشد هؤلاء المعارضين أبي ذر الغفاري الذي أرسله إلى معاوية بالشام ثم أعاده معاوية إلى المدينة خوفا من انتقاض الأمر عليه بفعل دعوة أبي ذر إلى معارضة أعمال الولاة واستئثارهم بالمال والسلطة فنفاه عثمان إلى الربذة حتى مات فيها وحيدا(٤٥).

وقد خرج الإمام علي (عليه السلام) مودعا ومواسيا لأبي ذر بعد ان أصر الخليفة عثمان على نفيه قائلاً له "يا أبا ذر انك غضبت لله خارج من غضبت له ان القوم خافوك على دنياهم وخفتهم على دينك فاترك ما في أيديهم ما خافوك عليه واهرب منهم بما خفتهم عليه فما أحوجهم إلى ما منعتهم وما أغناك عما منعوك وستعلم من الرابح غدا والأكثر حسداً ولو أن السموات والأرضين كانتا على عبدٍ رتقاً ثم أتقى الله لجعل الله منهم مخرجا، لا يؤنسنك إلا الحق ولا يوحشنك إلا الباطل، فلو قبلت دنياهم لأحبوك ولو قرضت منها لأمنوك"(٤٦).

ان سياسة الخليفة عثمان وولاته أثارت علية استياء وغضب الناس وخاصة الاقربين منه مماأدى في النهاية إلى مقتله(٤٧).

وعلى اثر هذه الأوضاع المتردية جاء الناس يطلبون من الإمام علي تولي منصب الخلافة إذ (اجتمع المهاجرون والأنصار وفيهم طلحة والزبير فأتوا علياً فقالوا يا أبا الحسن هلم نبايعك فقال لا حاجة لي في أمركم أنا معكم فمن اخترتم فقد رضيت به فاختاروا فقالوا والله ما نختار غيرك قال فاختلفوا إليه بعد مقتل عثمان مرارا ثم أتوه في آخر ذلك فقالوا له انه لا يصلح الناس إلاّ بأمرة... فقال أني أكون وزيرا خير من ان أكون أميرا... فقال لهم إنكم قد اختلفتم إلي واتيتم واني قائل لكم قولاً... فصعد المنبر.. فقال أني كنت كارها لأمركم فأبيتم ألا ان أكون عليكم إلا وأنه ليس لي من أمر دونكم إلاّ أن مفاتيح مالكم معي ألا وأنه ليس لي أن أخذ منه درهما دونكم وقد وصف (عليه السلام) اقبال الناس عليه وإصرارهم لتولي أمرهم وصفاً جميلاً فقال: "رضيتم قالوا نعم قال اللهم اشهد عليهم ثم بايعهم على ذلك"(٤٨).

وقد وصف (عليه السلام) إقبال الناس عليه وإصرارهم لتولي أمرهم وصفاً جميلاً فقال: "فما راعني إلا والناس كعرف الضبع، ينثالون علي من كل جانب حتى لقد وطىء الحسنان وشق عطفاي مجتمعين حولي كربيضة الغنم"(٤٩).

إن رفض الإمام علي (عليه السلام) قبول خلافة المسلمين رغم كل هذا الإصرار والقبول الجماهيري بخلافته كان لعلمه بالأحداث التي سيواجها بعد القبول وقد حذر الإمام علي (عليه السلام) المسلمين ممن حضر البيعة من المخاطر التي تنتظرهم قائلاً: (دعوني والتمسوا غيري فأنا مستقبلو أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول وأن الأفاق قد أغامت والمحجة قد تنكرت واعلموا أني ان أجبتكم ركبت بكم ما أعلم به ولم أصغ لقول القائل وعتب العاتب وأن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أمير)(٥٠).

إن المتتبع لسياسية الإمام علي (عليه السلام) الإدارية سيرى معالم تلك السياسية واضحة من خلال أول خطبه خطبها (عليه السلام) عندما صعد إلى سدة الخلافة إذ يقول: (ان الله سبحانه وتعالى انزل كتابا فيه الخير والشر، فخذوا الخير تهتدوا وأصدفوا عن سمت الشر تقصدوا.... اتقوا الله في عباده وبلاده فأنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم أطيعوا الله ولا تعصوه وإذا رأيتم الخير فخذوه وإذا رأيتم الشر فأعرضوا عنه)(٥١).

وهكذا ورث الإمام علي منذ وصوله للسلطة سنة (٣٥/٦٥٥م) بناءً جديداً أصبح في قمته بنوا أميه وهم من الطلقاء الذين أسلموا متأخرين وفي سفحه الأنصار الذين رضوا ان يكون أمر الحكم في قريش ثم رضوا أن تستأثر قريش بولاية الأمصار وامتلاك الأرض والمال ولم يشاركهم في أسفل السلم الاقتصادي إلاّ الشعوب المغلوبة من أصحاب الأقطار المفتوحة حديثاً... هذا هو البناء المختل هو الذي ورثه الإمام علي (عليه السلام) فأراد أن يقومه فأستنكر عليه سادة قريش عزمه على الإصلاح(٥٢).

ومنذ اللحظات الأولى لولاية أمير المؤمنين (عليه السلام) اتجه بأنظاره نحو إصلاح الوضع الإداري والمالي والسياسي في الدولة، إذ بادر إلى طرد الولاة الإداريين موضع الشكوى والفساد، ونصب بدلاً عنهم آخرين، توخى فيهم الأمانة والكفاءة والصدق والحزم، وإقامة رقابة ومحاسبة فعالة وعادلة، وكتب عدداً كبيراً من الأوامر والإرشادات التي تصحح النشاطات السياسية والإدارية، وهو الأمر الذي يمكن وصفه بأنه إصلاح جذري

وفعال، وكان ممكناً أن يؤتي ثماره سريعاً لو قُدر له الاستمرار والمتابعة، لولا استشهاده (عليه السلام)، وعودة الولاة والإداريين القدامى إلى سدة الحكم والسلطة(٥٣).

وعلى ذلك يمكن لنا إيجاز سياسية الإمام علي (عليه السلام) بخطواته الإصلاحية من خلال النقاط التالية:-

١- إن أول عمل قام به الإمام (عليه السلام) هو طرد الولاة والإداريين موضع الشكوى، منهم: عبد الله ابن أبي سرح، ومعاوية بن أبي سفيان، ومروان بن الحكم، وعبد الله بن عامر، والوليد بن عتبة، وبقية الولاة الإداريين الذين شكلوا رؤوس المؤسسة الإدارية في عهد عثمان بن عفان، وكاتبه العام مروان بن الحكم، واستبدلهم بغيرهم من الصحابة والتابعين، ممّن عرفوا بالأمانة والكفاءة والحزم، مثل مالك بن الأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وقيس بن سعد، وعبد الله بن عباس، وكثيم بن العباس، وسهل بن حنيف الأنصاري، وأبي رافع مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكميل بن زياد النخعي وآخرين(٥٤). لقد كان الإمام (عليه السلام) يهدف من خلال ذلك إلى إصلاح الجهاز الإداري للدولة المتمثل بولا الأمصار الإسلامية لأنه كان يرى ان صلاح الأمة بصلاح لذلك كان (عليه السلام) فنجده دائما يوصي عمالة بتقوى الله في السر والعلانية.

لقد عدَّ الإمام هذه العملية أساسية لإعادة بناء إدارة إسلامية فعالة، ولذلك رفض (عليه السلام) كل الضغوط والمحاولات بإبقاء الولاة الذين اقترفوا أعمالاً مخالفة للشريعة، كالقتل، وسرقة الأموال العامة، والاستيلاء على الأراضي، أو لم يرتضهم الناس في أعمالهم، فقد رفض طلب معاوية بن أبي سفيان بإبقائه في ولاية الشام، إذ قال له: "... وأما طلبك إلّي الشام فإني لم أكن لأعطيك اليوم ما منعتك أمس..."(٥٥).

٢- ذهب الإمام علي (عليه السلام) إلى أبعد من طرد الولاة والإداريين، إذ بادر إلى رد الأموال والإقطاع الخاصة بالمسلمين إلى بيت المال، وكان هؤلاء قد استولوا على أموال وقطائع في مناطق إداراتهم التي اقطعها عثمان إلى ذويه وأقربائه والأموال التي أستأثر بها وقد صودرت أمواله حتى سيفه ودرعة وأضافها الإمام (عليه السلام) إلى بيت المال(٥٦)، فقد قال (عليه السلام): "كل مال اعطاه من مال الله فهو مردود في بيت

الله فأن الحق لايبطلة شيء لو وجدته قد تزوج به النساء، وملك به الإماء لرددته، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور أضيق..."(٥٧)، وقد شعر هؤلاء الولاة بحزم الإمام (عليه السلام) في تطهير الإدارة منهم، وتصميمه (عليه السلام) على مواصلة العملية الإصلاحية وأيقنوا أن الإمام سوف لن يتهاون معهم لذلك بدؤا بمساومته، فقال مروان بن الحكم وسعيد بن العاص والوليد بن عقبة نبايعك على ان (تضع عنا ما أصبنا وتعفى لنا عما في أيدينا.... فغضب علي وقال:" وأما وضعي عنكم ما أصبتم فليس لي ان أضع حق الله تعالى وأما ابقائي عما في أيديكم فما كان لله وللمسلمين فالعدل يسعكم)(٥٨) وعندما أيقنوا ان الإمام لن يتهاون معهم بدءوا يحوكون المؤامرات ضده إذ كتب عمرو بن العاص لمعاوية بن أبي سفيان في الشام، قائلاً: (ما كنت صانعاً فاصنع، إذ قشرك ابن أبي طالب من كل ما تملكه كما تقشر عن العصا لحاها..."(٥٩).

لقد خافت قريش على ثرواتها وخشت على نفوذها ومكانتها فقد عرفت الإمام (عليه السلام) وعرفت مخططاته الهادفة إلى اقامة الحق والعدل وتحطيم الامتيازات غير المشروعة لذلك أعلنوا الحرب ضده(٦٠).

٣- إن أمير المؤمنين (عليه السلام) يعلم أن عملية الإصلاح السياسي والإداري ومعالجة الفساد المالي وبهذه الطريقة الحازمة والواضحة هو جزء من قضية كبرى، إذ إن الحكومة مكلفة بإقامة العدل، في المجتمع، وهو جوهر الفلسفة الإسلامية في الحكم والسلطة والإدارة، وبدون هذا المبدأ لا يمكن استكمال عملية الإصلاح، ولذا وجب منع الظلم والخيانة في العمل والممارسة وفي علاقة الحكومة بالمجتمع، إذ كان يقول للحكام: (إن من استهان بالأمانة، ورتع في الخيانة... فقد أحل بنفسه الذل والخزي في الدنيا وهو في الآخرة أذل وأخزى، وإن أعظم الخيانة خيانة الأمة، وأفظع الغش غش الأئمة...)(٦١).

لذا نجده (عليه السلام) يؤكد على ولاته وعماله بالتزام العدل في ممارسة أعمالهم، إذ كان يقول لهم: "فليكن أمر الناس عندك في الحق سواء، فإنه ليس في الجور عوض من العدل..."(٦٢) أو قوله (عليه السلام) لهم: "... حق على الوالي أن لا يغير على رعيته فضل ناله ولا طول خصه به وان يزيد ما قسم الله له من نعمه من عباده

وعطفا على اخوانه..."(٦٣) ونحو ذلك كثير ممّا نجده في رسائله وأوامره وإرشاداته إلى الحكام والولاة، مما يعني أن الإمام (عليه السلام) كان مدركاً تماماً ضرورة إقامة العدل، ومنع الظلم(٦٤).

٤- أدرك الإمام (عليه السلام) أن الوصول إلى بناء دولة قوية وحكومة مؤثرة وفعالة تؤدي واجباتها بكفاءة عالية، وفقاً لأحكام الشريعة، لا يمكن تحقيقها عملياً، إلاّ إذا كانت هناك رقابة ومحاسبة عادلة وكفوءة، تمارس أعمالها في داخل الإدارة نفسها، وتتحمل تحريكها السلطة من خلال التفتيش والمراقبة الدائمة، ومتابعة الأعمال، والاستماع إلى شكاوى الناس، وهذا ما نهض به الإمام (عليه السلام) بنفسه، وركز عليه في عملية إصلاح الإدارة العامة، وقد حفظ لنا التاريخ صورة واضحة وقوية بإشراف الإمام (عليه السلام) على بناء إدارة متخصصة في هذا المجال، وقد مارسها في متابعة الولاة والإداريين الذين اختارهم وأقرهم في وظائفهم في الولايات والأقاليم جميعاً، واحداً، واحداً، فقد كتب إلى مصقلة بن هبيرة عامله على أردشير، قال له: "بلغني عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخطت إلهاك وعصيت إمامك: إنك تقسم فيء المسلمين الذي حازته رماحهم وخيولهم وأريقت عليه دماؤهم فيمن اعتامك من أعراب قومك فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة لئن كان ذلك حقاً لتجدن بك علّي هواناً ولتخفن عندي ميزانا فلا تستهن بحق ربك... فتكون من الأخسرين أعمالا"(٦٥) وكتب إلى عثمان بن حنيف الأنصاري "عامله على البصرة وقد دُعّي إلى وليمة قوم من أهلها، فأثار ذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال له: " ما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفو، وغنيهم مدعو، فانظر إلى ما تقضمه من هذا المقضم، فما أشبه عليك علمه فالفظه، وما أيقنت بطيب وجوهه فنل منه الا وان لكل مأموم إماماً يقتدي به ويستضيء بنور علمه ألا وان أمامكم قد أكتفى من دنياه بطمرته، ومن طعمه بقرصيه ألا وانكم لا تقدرون على ذلك ولكن اعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد. فوالله ما كنزت من دنياكم تبراً ولا ادخرت من غنائمها وفراً... ولا حزت من أرضها شبراً"(٦٦).

إن ما تقدم يعني أن الإمام (عليه السلام) كان يراقب ويتابع سلوك الولاة والإداريين، ويتأمل في الشكاوى والملاحظات التي تصل إليه، ليتأكد بنفسه من حسن سيرة هؤلاء

ونشاطهم، بل أن هذه المتابعة والمراقبة كانت دقيقة جداً، ويبادر دائماً إلى تذكيرهم وتحذيرهم وإرشادهم ويوجه إليهم النصائح والأوامر خصوصاً في إقامة العدل، إذ كان كثيراً ما يردد (عليه السلام): "أنصفوا الناس من أنفسكم واصبروا لحوائجهم... فإنكم خُزّان الرعية، ووكلاء الأمة وسفراء الأئمة ولا تحسموا أحداً عن حاجته ولا تحبسوه عن طلبته، ولا تبيعن للناس في الخراج كسوة شتاء ولا صيف ولا دابة يعتملون عليها ولا عبداً ولا تضربن أحداً سوطاً لمكان درهم، ولا تمسن مال أحد من الناس مصلٍ ولا معاهد الا أن تجدوا فرساً أو سلاحاً يعتدى به على أهل الإسلام..."(٦٧)، لأنه (عليه السلام) كان يخشى أن يقوم هؤلاء العمال بالإساءة إلى الناس أو الاعتداء على أموالهم وأراضيهم وممتلكاتهم الخاصة والعامة، وهو الأمر هو الذي دعاه إلى تشديد أعمال الرقابة والمحاسبة لكل صغيرة وكبيرة(٦٨).

ومن خلال متابعة دقيقه للأعمال الإدارية للأمام أمير المؤمنين (عليه السلام) نستطيع القول إن عملية الإصلاح السياسي والإداري والمالي التي قادها وأشرف عليها الإمام (عليه السلام) كانت شاملة، ولو قدر لها أن تستمر وتتواصل في كل هياكل الدولة والسلطة والإدارة، لأمكن بناء نظام إداري متكامل تجتمع فيه الكفاءات البشرية والمادية والفكرية، لتصبح واقعاً عملياً فريداً، إذ إنها شملت إعادة النظرية السياسية في الدولة الإسلامية وفقاً لقواعد الشريعة، وكما أرادها الله تعالى ورسوله الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم).

المطلب الثاني

الرقابة المالية

لعل من أهم الأمور المهمة في إدارة الدولة وانتظام أمرها السياسة المالية التي أوقعت عثمان بن عفان فيما وقع فيه من حصار أدى بالتالي إلى تلك المأساة التي جرت إلى مقتل حاكم المسلمين وما تلاها من فتن دهماء مرت على الأمة الإسلامية.

ولما آل الأمر إلى الإمام علي(عليه السلام) أعاد نظام المساواة في العطاء بين الجميع من العربي والاعجمي وبين سيد القوم وسائر الناس وبين من اسلم حديثا أو قديماً كما كان يفعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان يساوي بين الجميع فيعطي علياً الذي امتاز بكل المأثر المعروفة كما يعطي من كان لا يقومون بأي مجهود متميز وذلك تطبيقاً لنص شرعي موحد(٦٩) وقد أوضح ذلك بقوله (الا وان بليتكم قد عادت كهيئتها يوم بعث الله نبيه

(صلى الله عليه وآله) والذي بعثه بالحق نبياً لتبلبلن بلبلة ولتغربلن غربلة ولتساطن سوط القدر حتى يعود أسفلكم أعلاكم وليسبقن سابقون كانوا قصروا وليقصرن سابقون كانوا سبقوا)(٧٠).

إن هذا يعني ان الإمام قرر إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في عهد الرسول(صلى الله عليه وآله) بتوزيع ثروات الأمة توزيعاً عادلاً بين المسلمين. ولعل ذلك كان (من أهم الأسباب التي أدت إلى تخاذل المسلمين عن الإمام إتباعه لمبدأ المساواة حيث كان لا يفضل شريفاً على شريف في العطاء ولا عربياً على أعجمي)(٧١) وقد عاتبه البعض على مساواته الناس في العطاء اسوة من غير تفضيل إلى السابقات والشرف قال:"اتامروني ان اطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه...لو كان المال لي لسويت بينهم فكيف وإنما المال مال الله"(٧٢)، وعندما ناقشه مالك الأشتر بأمر المساواة متمنياً ان يؤثر الزعماء ليستطيع استمالتهم قال له: "أنت تأخذهم يا أمير المؤمنين بالعدل وتعمل فيهم بالحق وتنصف الوضيع من الشريف فليس لشريف عندك فضل منزلة على الوضيع فضجت طائفة ممن معك.....فأن تبذل المال يا أمير المؤمنين تمل إليك أعناق الرجال"فأجابه الإمام علي: ".. ما ذكرت من عملنا وسيرتنا بالعدل كان الله يقول ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾(٧٣)... وأما ما ذكرت من بذل الأموال واصطناع الرجال، فأنه لا يسعنا ان نؤتي أحداً من الفيء أكثر من حقه..." (٧٤) لقد ولدت هذه السياسة المالية التي اتبعها الإمام علي (عليه السلام) والقائمة على المساواة في العطاء أعداء كثيرين له كان هدفهم الإطاحة بحكومته(٧٥) نتيجة لتضرر مصالحهم من هذه السياسة الإصلاحية الجديدة للإمام علي (عليه السلام) في النظامين الإداري والمالي للدولة.

١- وضع الخراج على الأراضي:

كان معالم سياسته المالية الجديدة أنه وضع الخراج على الاراضي وتبيينه مفصلا لولاته إذ قال: مصعب بن زيد الأنصاري عن أبيه قال: بعثني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على ما سقي من الفرات فذكر رساتق وقرى منها: نهر (الملك) و(كوثي) ونهر (سنر) و(الردمكان) ونهر (جوبر) ونهر (درقليط) و(الهيقباذان) وأمرني أن أضع على كل جريب من البر رقيق الزرع ثلثي درهم وعلى الشعير نصف ذلك(٧٦)، وأمرني أن أضع على البساتين التي تجمع النخيل والشجر على كل جريب عشرة دراهم

وعلى كل جريب الكرم إذا أتيت عليه ثلاث سنين ودخل في الرابعة وأطعم عشر دراهم، وأن أدع كل نخل شاذ عن القرى كي يأكله من مر به وألا أضع على الخضروات مثل المقاثي والحبوب والسمسم والقطن شيئا وأمرني أن أضع على الدهاقين الذين يركبون البراذين ويتختمون بالذهب على الرجل ثمانية وأربعين درهما في السنة، وعلى أوساطهم من التجار على الرجل أربعة وعشرين درهما، وأن أضع على الأكره وسائر من بقي منهم على الرجل إثنا عشر درهما واشترط على الجباة الرفق بالناس وبالدواب(٧٧).

وعن رجل من ثقيف قال: استعملني علي بن أبي طالب (عليه السلام) على بانقيا وسواد من سواد الكوفة فقال لي والناس حضور: انظر خراجك فجدّ فيه ولا تترك منه درهما فإذا أردت أن تتوجه إلى عملك فمر بي، قال: فأتيته فقال لي: إن الذي سمعت مني خدعة إياك أن تضرب مسلما أو يهوديا أو نصرانيا في درهم خراج أو تبيع دابة عمل في درهم فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو(٧٨).

٢- وصيته لعامله على بادية الكوفة:

ومن أروع صور الإدارة المالية للإمام علي (عليه السلام) وصيته إلى عامله على البادية:

"انطلق بتقوى الله وحده لا شريك له، ولا تروعن مسلماً ولا تجتازن عليه كارهاً ولا تأخذن منه أكثر من حق الله في ماله، فإذا قدمت على الحي فانزل بمائهم من غير أن تخالط أبياتهم، ثم امض إليهم بسكينة ووقار حتى تقوم بينهم فتسلم عليهم ولا تخدش بالتحية لهم، ثم تقول: عباد الله أرسلني إليكم ولي الله وخليفته لآخذ منكم حق الله في أموالكم، فهل لله في أموالكم من حق فتؤدوه إلى وليه؟ فإن قال لك قائل: لا فلا تراجعه، وإن أنعم لك منهم منعم فانطلق معه من غير أن تخيفه أو توعده أو تعسفه أو ترهقه فخذ ما أعطاك من ذهب أو فضة، فإن كانت له ماشية أو أبل فلا تدخلها إلا بإذنه فإن أكثرها له فإذا أتيتها فلا تدخلها دخول متسلط عليه ولا عنيف به ولا تنفرن بهيمة ولا تفزعنها ولا تسوءن صاحبها فيها، واصدع المال صدعين، ثم خيره، فإذا اختار فلا تعرضن لما أختاره، ثم اصدع الباقي صدعين، ثم خيره فإذا اختار فلا تعرضن لما أختار فلا تزال بذلك حتى يبقى ما فيه وفاء لحق الله في ماله، فاقبض حق الله منه، فأن استقالك فأقله، ثم اخلطهما ثم اصنع مثل الذي صنعت أولا حتى تأخذ حق الله في

ماله، ولا تأخذن عوداً ولا هرمة ولا مكسورة ولا مهلوسة ولا ذات عوار. ولا تأمن عليها إلاّ من تثق بدينه... ثم أحدر إلينا ما اجتمع عندك نصيره حيث أمر الله به، فإذا أخذها أمينك فأوعز إليه أن لا يحول بين ناقة وبين فصيلها، ولا يمصر لبنها فيضر ذلك بولدها، ولا يجهدنها ركوباً، وليعدل بين صواحباتها في ذلك وبينها... وليوردها ما تمر به من الغدر به، ولا يعدل بها عن نبت الارض إلى جواد الطرق وليريحها في الساعات... حتى تأتينا بإذن الله بدنات منقيات غير متعبات ولا مجهودات، لنقسمها على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله فإن ذلك أعظم لاجرك وأقرب لرشدك إنشاء الله"(٧٩) ، ويكمل الإمام علي (عليه السلام) وصيته لعامله قائلاً "إن الله ينظر إليها وإليك وإلى جهدك ونصيحتك لمن بعثك وبعثت في حاجته، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:" ما ينظر الله إلى وليّ له يجهد نفسه بالطاعة والنصيحة له ولامامه إلا كان معنا في الرفيق الأعلى". قال ثم بكى أبو عبد الله (عليه السلام) ثم قال: "يا بريد لا والله ما بقيت لله حرمة إلا انتهكت، ولا عمل بكتاب الله ولا سنة نبيه في هذا العالم، ولا أقيم في هذا الخلق حد منذ قبض الله أمير المؤمنين عليه السلام، ولا عمل بشيء من الحق إلى يوم الناس هذا، ثم قال: أما والله لا تذهب الأيام والليالي حتى يحيي الله الموتى ويميت الاحياء ويرد الله الحق إلى أهله ويقيم دينه الذي ارتضاه لنفسه ونبيه صلى الله عليه وآله، فابشروا ثم ابشروا ثم ابشروا فوالله ما الحق إلا في أيديكم"(٨٠).

٣- تعامله مع أهل بيته:

لقد عُرف أمير المؤمنين (عليه السلام) إنه كان شديدا في مسالة المال على أهل بيته قبل غيرهم ولقد ضرب بعدل أمير المؤمنين المثل في هذا المضمار فقد روي ان أخاه عقيل بن أبي طالب قدم عليه من المدينة فقال له: "مأقدمك يا أخي؟ قال تأخر العطاء عنا وغلا السعر ببلدنا وركبني دين عظيم فجئت لتصلني) فقال الإمام علي (عليه السلام): مالي مما ترى شيئاً الا عطائي فإذا خرج فهو لك قال عقيل اشخوصي من الحجاز إليك من اجل عطائك...فقال الإمام:هل تعلم أن لي مال غيره أم تريد ان يحرقني الله في نار جهنم في صلتك بأموال المسلمين... فلما ألح عقيل عليه قال لرجل: خذ بيد أخي عقيل وأنطلق به إلى حوانيت السوق فقل له دق هذه الأقفال وخذ ما في هذه الحوانيت فقال عقيل: أتريد ان تتخذني سارقاً؟ قال الإمام وأنت تريد ان تتخذني سارقاً؟ ان اخذ من أموال المسلمين..."(٨١) وقد ترجم لنا ذالك الإمام علي(عليه السلام) حال عقيل قائلاً: "والله لقد

رأيت عقيلاً وقد املق حتى استمحاني من بركم صاعاً ورأيت صبياينة شعث الشعور غبر الألوان من فقرهم كأنما سودت وجوههم.." (٨٢). أي أنه كان على علم تام بحاله وبحال عياله ولكنه لم يتخذ من مال الله دولاً كما فعل غيره من قبل.

وفي رواية أخرى قال عبد الله بن جعفر بن أبي طالب لعمه علي (عليه السلام): "يا أمير المؤمنين، لو أمرت لي بمعونة أو نفقة! فو الله ما لي نفقة إلا أن أبيع دابتي، فقال: لا والله ما أجد لك شيئا إلا أن تأمر عمك أن يسرق فيعطيك"(٨٣). هكذا نرى ان الإمام علي يعامل أهل بيته كان يعاملهم معاملته للناس الآخرين من دون تفضيل إن لم يكن يقسي عليهم بأكثر من باقي الناس.

٤- سياسته المالية مع ذاته:

أما عن نفسه فإنه وصف حاله للناس بقوله: "يا أهل الكوفة، إذا أنا خرجت من عندكم بغير راحلتي، ورحلي وغلامي فلان، فأنا خائن. فكانت نفقته تأتيه من غلته بالمدينة بينبع، وكان يطعم الناس منها الخبز واللحم، ويأكل هو الثريد بالزيت"(٨٤).

كان الإمام علي (عليه السلام) يمتنع عن تناول أنواع الأطعمة واقتصر على البسيط منها كالخبز واللبن وكان في أيام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يربط الحجر على بطنه وقيل انه ما شبع من طعام قط وكان يختم على طعامه وهو يقول:"أما والله ما أختم عليه بخلا ولكني أبتاع قدر ما يكفيني فأخاف أن يفنى فيصنع من غيره وإنما حفظي لذلك".

هكذا كان خليفة المسلمين الذي يحكم العالم الإسلامي بأجمعه الذي ترد عليه الأموال من كل جانب يتناول ابسط الأطعمة مواساة للفقراء(٨٥) وما ذلك إلاّ لنفسه (عليه السلام) يروضها بالنفوس لتأتي آمنة يوم الخوف الأكبر ولو شاء (عليه السلام) كما يقول: "لأهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل، ولباب هذا القمح ونسائج هذا القز ولكن هيهات ان يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تغير الأطعمة ولعل بالحجاز أو اليمامة من لأطمع له في القرص ولا عهد له بالشبع أو أبيت وحولي بطون غرثى وأكباد حرى أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داء أن تبيت ببطنه ... وحولك أكباد تحن إلى القد

أأقنع من نفسي بأن يقال: "هذا أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش"(٨٦).

إن علياً (عليه السلام) لم يدعوا إلى الاقتصاد في الأموال والى الزهد في الدنيا ولم يطبق ذلك بل نراه على الرغم من انه خليفة المسلمين وتتدفق على الخزائن التي تحت أمرته الأموال الطائلة من العراق والحجاز ومصر وفارس ويروي لنا حياته(٨٧) يقول "من يشري مني هذا السيف فوالذي فلق الحبة لطالما كشفت به الكروب عن وجه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولو كان عندي ثمن أزار ما بعته"(٨٨) هذا هو سلوك علي (عليه السلام) مع نفسه فهو يحمل سيفه ليبيعه في السوق ليشتري بثمنه أزاراً على ان الناس لم يرضخوا أو يقروا جميعاً هذا النهج بل ان بعضهم شنها حربا ضده وكانوا من كبار الصحابة كطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة وقد حذرهم الإمام علي من هذه الحرب ولكن التحذير لم ينفع فما كان من القوم الا ان ساروا إلى البصرة فسفكوا الدماء، ولكن ذلك لم يثني علياً (عليه السلام) عن المبدأ الذي تمسك به فتابع سيرته يقسم بالسوية ولا يدخر أي شيء في بيت المال(٨٩).

روي ان أمير المؤمنين قد دخل بيت مال البصرة بعد معركة الجمل فلما رأى ما فيه من الأموال قال: "يا صفراء ويا بيضاء غري غيري، المال يعسوب الظلمة وأنا يعسوب المؤمنين"(٩٠) بعد سنوات من المفاضلة بالعطاء والذي أقر على عهد عمر ثم الفوضى المالية التي رافقت عهد الخليفة عثمان فأن الإمام علي (عليه السلام) اتبع سياسة خاصة في قسمة العطاء وبيت المال إنها سياسة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان لا يبقي ما يرد عليه من المال بل يوزعه على القبائل من ساعته فقد نقل ان مالاً جاءه من الجبل فقام المسلمون معه وجاء الناس يزدحمون، فأخذ حبالا فوصلها بيده، وعقد بعضها إلى بعض، ثم أدارها حول المال، وقال: لا أحل لأحد أن يجاوز هذا الحبل، قال: فقعد الناس كلهم من وراء الحبل، ودخل هو، فقال: أين رءوس الاسباع؟ وكانت الكوفة يومئذ أسباعا - فجعلوا يحملون هذه الجوالق إلى هذه الجوالق، وهذا إلى هذا، حتى استوت القسمة سبعة أجزاء، ووجد مع المتاع رغيف، فقال: اكسروه سبع كسر، وضعوا على كل جزء كسرة، ثم قال:

هذا جناي وخياره فيه إذ كل جان يده إلى فيه. ثم أقرع عليها ودفعها إلى رءوس الاسباع، فجعل كل رجل منهم يدعو قومه فيحملون الجواليق(٩١).

المطلب الثالث: الرقابة التنفيذية

لقد كانت الكوفة زاخرة بالأسواق وكان الإمام (عليه السلام) يطوف فيها كل يوم ليصلح من معانات الناس ويحل مشاكلهم وكانت الاسواق متنوعة في نوع البضائع التي تباع فيها لذلك كان للأمام علي (عليه السلام) جولات رقابية لكل سوق على حده وسنأخذ أمثله لجولات الإمام في تلك الأسواق فقد قال عنه الإمام الصادق (عليه السلام) قوله:" كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) بالكوفة يركب بغلة رسول الله ثم يمر بسوق الحيتان فيقول: لا تأكلوا ولا تبيعوا من السمك ما لم يكن له قشر".

وفي رواية أخرى أن أمير المؤمنين (عليه السلام) خرج في شرطة الخميس وعنده الدرة لها سبابتان يضرب بها بياعي الجري والمارما هي والزمير ويقول لهم يا بياعي مسوخ بني إسرائيل وجند بني مروان. فقام إليه فرات بن أحنف فقال: "يا أمير المؤمنين وما جند بني مروان؟ فقال له: أقوام حلقوا اللحى وفتلوا الشوارب فمسخوا"(٩٢).

وفي رواية أخرى خرج أمير المؤمنين (عليه السلام) على بغلة رسول الله وخرجنا معه نمشي حتى انتهينا إلى أصحاب السمك فجمعهم فقال: أتدرون لأي شيء جمعتكم؟ قالوا:" لا، قال: لا تشتروا الجري ولا المارما هي ولا الطافي على الماء ولا تبيعوه(٩٣) وفي رواية أخرى إن عليا (عليه السلام) كان يركب بغلة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم يمر بسوق الحيتان فيقول: ألا لا تأكلوا ولا تبيعوا ما لم يكن له قشر"(٩٤).

في سوق القصابين:

مر أمير المؤمنين (عليه السلام) بالقصابين فنهاهم عن بيع سبعة أشياء من الشاة فنهاهم عن بيع الدم والغدد وأذان الفؤاد والطحال والنخاع والخصي والقضيب. فقال له بعض القصابين:" ما الطحال والكبد إلا سواء؟ فقال (عليه السلام) كذبت يا لكع آتني بتورين من ماء أنبئك بخلاف ما بينهما. فأتى بكبد وطحال وتورين من ماء فقال (عليه السلام): شقوا الكبد من وسطه والطحال من وسطه. ثم أمر (عليه السلام) فرسبا في الماء جميعا فابيضت الكبد ولم ينقص منها شيء ولم يبيض الطحال وخرج ما فيه كله وصار دما كله وبقي جلد وعروق فقال (عليه السلام): هذا خلاف ما بينهما هذا لحم وهذا دم"(٩٥).

وروي أن قصابا كان يبيع اللحم من جارية إنسان وكان يحيف عليها فبكت وخرجت، فرأت عليا (عليه السلام) فشكته إليه، فمشى معها نحوه ودعاه إلى الإنصاف في حقها ويعظه ويقول له: "ينبغي أن يكون الضعيف عندك بمنزلة القوي فلا تظلم الجارية، ولم يكن القصاب يعرف عليا (عليه السلام)، فرفع يده وقال: اخرج أيها الرجل، فانصرف (عليه السلام) ولم يتكلم بشيء، فقيل للقصاب: هذا علي بن أبي طالب (عليه السلام) فقطع يده وأخذها وخرج إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) معتذرا، فدعا له (عليه السلام) فصلحت يده"(٩٦).

في سوق الإبل والأقمشة:

عن مختار التمار قال: "كنت أبتغي مسجد الكوفة وأنزل في الرحبة وآكل الخبز من البقال فخرجت ذات يوم فإذا رجل يصوت بي: إرفع إزارك فإنه أنقى لثوبك واتقي لربك.فقلت من هذا؟ فقيل: علي بن أبي طالب (عليه السلام) فخرجت أتبعه وهو متوجه إلى سوق الإبل فلما أتاها قال:يا معشر التجار إياكم واليمين الفاجر فإنها تنفق السلعة وتمحق البركة ثم مضى (عليه السلام) حتى أتى التمارين فإذا بجارية تبكي على تمار فقال لها:ـ ما لك؟ قالت: "أنا أمة أرسلني أهلي أبتاع لهم بدرهم تمر فلما أتيتهم لم يرضوه فرددته فأبى أن يقبله" فقال (عليه السلام): "يا هذا خذ منها التمر ورد عليها درهمها". فأبى فقيل للتمار: هذا علي بن أبي طالب. فقبل التمر ورد الدرهم إلى الجارية وقال:ما عرفتك يا أمير المؤمنين فاغفر لي ثم مضى حتى أتى سوق الكرابيس فإذا هو برجل وسيم فقال: يا هذا عندك ثوبان بخمسة دراهم؟ فوثب الرجل فقال:" يا أمير المؤمنين عندي حاجتك. فلما عرفه مضى عنه ووقف على غلام" فقال (عليه السلام):" يا غلام عندك ثوبان بخمسة دراهم؟" فقال: نعم عندي. فأخذ (عليه السلام) الثوبين أحدهما بثلاثة دراهم والآخر بدرهمين ثم قال (عليه السلام): يا قنبر خذ الذي بثلاثة دراهم، فقال قنبر: أنت أولى به تصعد المنبر وتخطب الناس، فقال له: أنت شاب ولك شره الشباب وأنا أستحي من ربي أن أتفضل عليك. سمعت رسول الله (عليه السلام) يقول: إلبسوهم مما تلبسون وأطعموهم مما تطعمون. فلما لبس القميص مد يده في ذلك فإذا هو يفضل عن أصابعه فقال (عليه السلام): إقطع هذا الفضل فقطعه فقال الغلام: هلم أكفه؟ فقال (عليه السلام): دعه كما هو فإن الأمر أسرع من ذلك"(٩٧).

وقد بلغ الإمام خيانة ابن هرثمه وهو على سوق الاهواز فكتب إلى عامله يقول: "(نح ابن هرثمة عن السوق وأوقفه للناس فمن أتى عليه بشاهد فحلفه مع شاهده وأدفع إليه من مكسبه وسجنه ونادي عليه)"(٩٨).

كلف الامام علي (عليه السلام) بضبط اسماء من يدخل إلى الكوفة فعن الإمام الصادق (عليه السلام): إن عليا (عليه السلام) أمر أن يكتب له من يدخل الكوفة، فكتب له اناس ورفعت أسماؤهم في صحيفة، فقرأها فلما مر على اسم ابن ملجم وضع إصبعه على اسمه ثم قال: "قاتلك الله قاتلك الله، ولما قيل له، فإذا علمت أنه يقتلك فلم لا تقتله؟ فيقول: إن الله تعالى لا يعذب العبد حتى يقع منه المعصية، وتارة يقول: فمن يقتلني"(٩٩)؟.

المبحث الثاني

الرقابة في رؤية الإمام علي (عليه السلام) قراءة في عهده لمالك الأشتر

اعتمد امير المؤمنين (عليه السلام) على النظام المركزي في الإدارة اي تركيز الصلاحيات وحصرها في المستويات الإدارية العليا إذ يتم في هذا المستوى أتخاذ القرارات، مع مراعاة منح حكام الولايات والمناطق بعض الصلاحيات، وفق القواعد المسماة اليوم بالنظام اللامركزي أو هو تعبير عن توزيع الصلاحية على المستويات الإدارية المختلفة ومنح الولاة في الأمصار حق اتخاذ القرارات، بما يخدم للسياسة العامة(١٠٠).

ان الجهاز الإداري في حكومة امير المؤمنين (عليه السلام) هو جهاز معين من قبله ولا يقوم على اساس الترشيح لان الاشخاص الذين يختارهم الامام يكونون ضمن مواصفات خاصه ذكرت في اكثر من خطبه مثل ان يكونوا من اهل البيوت الصالحه ومن اهل التقوى والورع والسبق في الاسلام ورغم كل هذه المواصفات الا ان الامام لم يهمل موافقة او رضا الناس عن هؤلاء (١٠١) وفي هذا يقول الإمام (عليه السلام): "إِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الْخَاصَّة، وَإِنَّ سُخْطَ الْخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى العامة"(١٠٢).

إن ذلك يعني ان الإمام علي (عليه السلام) كان مدركاً تماماً ان احد اسباب الثورة على الخليفة عثمان هو سوء تصرف الولاة والعمال وعدم رضا المسلمين عنهم.

ووضع الإمام (عليه السلام) القواعد والأسس التي ينبغي أن يسير عليها الجهاز الإداري للدولة، سواءً لدى الإدارة المركزية في مركز الخلافة، أو في الأقاليم والولايات وذلك من

خلال الكتب التي كان يرسلها إلى الولاة والعمال ولعل من اروع هذه الكتب كتابه إلى مالك الأشتر النخعي حين ولاه إلاّ أن يد الغدر تدخلت فمنعت تنفيذه في مصر بعد أن دس معاوية السم قبل ان يصل إلى وجهته التي أرسله الإمام علي (عليه السلام) إليها(١٠٣)، لقد حوى عهد الإمام إلى مالك الأشتر كل مبادئ القيادة الإسلامية العادلة وما يجب ان تقوم به من مسؤوليات في حياة الأمه في استمرار الدولة من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما حدد كل ما يحتاجه المجتمع وما يمكن للحاكم المثالي الالتزام به عبر مبادئ مسؤوليات القيادة(١٠٤)، ويمكن جمع كل ذلك وتلخيصه على النحو الآتي:

١- قاعدة نطاق الإشراف:

"هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده حين ولاه مصر، جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح اهلها وعمارة بلادها"(١٠٥) إن القارئ لهذا النص بدقة سيرى من خلاله كيفية تشكيل مرتكزات الحكومة قديماً وحديثاً وبصورة أكثر دقه وأشمل سيرى أنها تستند على قاعدة نطاق الإشراف والذي كلما كان صغيراُ حقق ابعاد أكثر ونطاق الأشراف يعني تحديد عدد المرؤوسين الذي يستطع الرئيس السيطرة عليهم وقد أشار الإمام إلى اربعة أفراد تتمثل في أطار الحكومات المعاصرة من اربعة وزارات وهي وزارة المالية وما يرتبط بها من المديريات العاملة في تحصيل الأموال من الضرائب وغيرها ووزارة الدفاع والداخلية وما يرتبط بها من الجيش وتنظيماته قوى الأمن واجهزة الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة والتجارة والزراعة والري وغيرها من المديريات التابعة لها في استصلاح شؤون المجتمع ثم وزارة الاسكان والتعمير وما لها من دور في اعمار البلد. ويعني هذا ولذا فان منطلق قاعدة الأشراف ذو بعد اساسي في تمكين الوالي أو الحاكم في إدارة شؤون البلاد(١٠٦).

٢- المداولة في الوظائف الإدارية:

يرى الإمام (عليه السلام) أن الإدارة السليمة لابد لها من الاستمرار وهذا الاستمرار لا يتم الا عن طريق تغيير مواقع الموظفين أو العاملين بأستمرار ، حتى ولو كان هذا الموظف ناجحاً في مهامه، ولم يكن قد ارتكب أي خطأٍ أو ذنب. ونستدلُ على هذه

القاعدة بقول الإمام (عليه السلام): "اعْلَمْ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلى بِلادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبْلَكَ مِنْ عَدْلٍ وجَوْرٍ، وأن الناس ينظرون من امورك في مثل ماكنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم... فليكن احب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح فملك هواك وشح بنفس"(١٠٧). بين من خلال هذه الوصية ان البلاد التي وجهتك إليها قد تداول عليها الظلم والجور وهذا التاريخ ينقل سيرة أولائك الذين تولوا عليها. وان من خلق الإسلام أن يسير الوالي إلى الرعية في طريق العدل والحق وانك كنت فردا من الرعية تعيش مع الولاة وتطمح ان يسيروا بالعدل فيجب عليك ان تعمل مع الرعية ما كنت تتمنى ان يعمله الولاة معك(١٠٨).

لقد سار أمير المؤمنين (عليه السلام) بهذه السياسة مع عماله فنراه يقرر تغيير واليه على البحرين بوالٍ جديد من دون أن يكون ذاك الوالي القديم قد خان أو ضعف عن أداء عمله ولكن ربما أن الإمام وجد انه لم يرتق إلى المستوى الذي كان يريده رغم توفر شروط التقوى والورع فيه فيقول (عليه السلام): "فَإِنِّي قَدْ وَلَّيْتُ النُّعْمَانَ بْنِ عَجْلانَ الزُّرَقِيَّ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، ونَزَعْتُ يَدَكَ بِلا ذَمٍّ لَكَ ولا تَثْرِيبٍ عَلَيْكَ. فَلَقَدْ أَحْسَنْتَ الْوِلايَةَ، وأَدَّيْتَ الأَمَانَةَ، فَأَقْبِلْ غَيْرَ ظَنِينٍ ولا مَلُومٍ ولا مُتَّهَمٍ ولامَأْثُومٍ"(١٠٩).

٣- تطبيق القانون:

الموظف اليوم ملزم بتنفيذ القانون ليس فقط على الناس ، وإنما قبل ذلك على نفسه وأهل الخاصة منه(١١٠)، وهو ملزم بالتقيُّد بأحكام القانون، فالقانون في حكومة الامام علي (عليه السلام) هو قانون الهي مستمد من احكام الشريعة الاسلامية ولا يجوز مخالفته ، لأن من يخالف القانون، فإن جزاءه سيكون شديداً، فأمَرَ(عليه السلام): "بِتَقْوَى اللَّهِ وإِيْثَارِ طَاعَتِه، واتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ فَرَائِضِه وسُنَنِه"(١١١). اي ان التقوى ومخافة الله عز وجل سر نجاح كل فرد في اي عمل يتولاه حيث بين الإمام ان من يلتزم بالفرائض والسنن ويخاف الله في عمله هو الميزان الذي يضعه أمير المؤمنين لسعادة الفرد وشقائه(١١٢) وحثَّ (عليه السلام) الجهاز الإداري، على أن: ""لا تنْصِبَنَّ لِحَرْبِ اللهِ "عبر مخالفة القانون﴾،" فَإِنَّهُ لاَ يَدَيْ لَكَ بِنِقْمَتِه، ولاَ غِنَى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ ورَحْمَتِه ولا تندمن على عفو ولا تبجحن بعقوبة ولا تسر إلى بادرة)"(١١٣). ان التشريع كان من اختصاص أمير المؤمنين (عليه السلام) لانه كان على يقين تام من عدم قدرة اي من الولاة او الموظفين

على التشريع اولاً ويقينه الكامل من ان الشريعة الاسلامية جاءت كامله من الله سبحانه وتعالى لذلك كان التشريع من اختصاصه وذلك خشية من حصول التناقض ثانياً الا في بعض المناطق البعيده فأن كان يضع الثقة ومن ينوب عنه (١١٤)، إذ يقول(عليه السلام): "أفَأَمَرَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالاخْتِلاف فَأَطَاعُوهُ أَمْ نَهَاهُمْ عَنْهُ فَعَصَوْهُ. أَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ديناً نَاقِصاً فَاسْتَعَانَ بِهِمْ عَلَى إِتْمَامِه، أَمْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ، فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا وعَلَيْه أَنْ يَرْضَى، أَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ديناً تَامّاً فَقَصَّرَ الرَّسُولُ (صلى الله عليه وآله) عَنْ تَبْلِيغِه وأَدَائِه، واللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ما فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ وفِيهِ تِبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ..(١١٥)". ان المقارنة تتم بين إنسان وإنسان يكونان متساويان أو متكافئان بنفس المستوى ولا يجوز المقارنة بين الله سبحانه وتعالى والإنسان كقوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾(١١٦).

٤- التسلسل الإداري:

يعدُّ عهد الإمام (عليه السلام) إلى مالك الأشتر بمثابة تفويض لادارة السلطة، الا ان هذا التفويض لم لم يكن تفويضاً مطلقاً، وانما قيده الامام (عليه السلام) بمجموعه من الشروط منها ان يكونوا خاضعين للسلطة المركزية ، وعلى الجهاز الإداري التقيُّد بالأوامر التي توجهها الإدارة المركزية، المتمثلة بولي الأمر(١١٧).

إن الإمام يرى الإمام علي (عليه السلام) كان يرى ان الموظف عليه اطاعة الله ورسوله وذلك من خلال احترام الاحكام الالهية فإذا هي لم تحترم فلا سلطة لأي حاكم وهذا الأمر لم يوحي به عماله فقط بل كان يضمنه عهوده التي كان يحملها إلى الولاة(١١٨). كقوله (عليه السلام): (آمره بتقوى الله وإثار طاعته واتباع ما أمر به بكتابه)(١١٩). ولا شك ان مخافة الله هي سر نجاح أي مسؤول أو موظف في عمله لان التقوى تعد الوظيفة الاولى التي يجب على الفرد أو المجتمع ان يلتزم بها ويعتمدها في التعامل مع الآخرين(١٢٠)، ويضع الإمام شروط خاصة لاختيار عماله فيقول (ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختيارا ولا تولهم محاباةً وأثره فانهم جمتع من شعب الجور والخيانة وتوخى فيهم التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام.. ثم تفقد اعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء... ثم أسبغ عليهم الأرزاق فأ ذلك قةة لهم على استصلاح أنفسهم)(١٢١). أي يجب ان يكون اختيارك لعمالك وفق معايير خاصة وليس محاباة أو مجاملة لشخص معين وهؤلاء يجب ان يكونوا من اشراف البيوت ومن السابقين

في الإسلام اي يجب ان تتوفر لدى العامل التجربة والخبرة العملية اي من خبر المجتمع عن كثب فعرف حاجاته وتبين نقائصه فإنسان كهذا اذا تولى عمل مضى فيه على بصيره ثم يجب ان يخضع هؤلاء الولاة للاختبار فإذا ثبتوك فإنهم يعون المسؤولية الملقاة على عاتقهم فثبتهم في مناصبهم وإلا عزلهم(١٢٢)، وهو ما فعله (عليه السلام) مع المنذر أبن الجارود العبدي وقد خانه في بعض ما ولاه في اعماله فكتب له قائلاً: (اما بعد فأن صلاح ابيك غرني منك وظننت انك تتبع هديه وتسلك سبيله)(١٢٣).

٥- تعدد الدلائل على قاعدة المركزية:

ان التسلسل الإداري، يعني ان الموظف الاداري سيكون فوق من يقوم بمهام الإدارة وفي ذلك يقول (عليه السلام): "إِنَّكَ فَوْقَهُمْ ووَالِي الأمر عَلَيْكَ فَوْقَكَ واللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلاكَ..."، أو قوله (عليه السلام) في كتاب له إلى قثم بن العباس وهو عامله على مكة: " فَأَقِمْ عَلَى مَا فِي يَدَيْكَ قِيَامَ... التَّابِعِ لِسُلْطَانِهِ الْمُطِيعِ لإِمَامِهِ"، وفرض على الجهاز الإداري أن يقدِّم تقريراً وحساباً عن إدارته إلى الحكومة. وفي هذا يقول (عليه السلام):" فَارْفَعْ إِلَيَّ حِسَابَكَ.."(١٢٤).

وفي كلامٍ واضحٍ للإمام (عليه السلام) أرسله إلى أحد عماله يدعو فيه على حظر مخالفة أوامره، يقول: "بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ إِلَهَكَ وعَصَيْتَ إِمَامَكَ "، وإذا كانت أوامر الخليفة لا تعجب الموظف أو العامل، فعليه الخيار بين الطاعة والالتزام أو الاستقالة، حيث يقول (عليه السلام) في كتاب له إلى أبي موسى الأشعري، وهو عامله على الكوفة: "أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ قَوْلٌ هُوَ لَكَ وعَلَيْكَ فإذا قَدِمَ رَسُولِي عَلَيْكَ فَارْفَعْ ذَيْلَكَ واشْدُدْ مِئْزَرَكَ واخْرُجْ مِنْ جُحْرِكَ وانْدُبْ مَنْ مَعَكَ فَإِنْ حَقَّقْتَ فَانْفُذْ وإِنْ تَفَشَّلْتَ فَابْعُدْ"(١٢٥).

٦- اتخاذ القرار في الوقت المناسب:

إن القائد ـ في الإدارة الحديثة ــ هو من يترجم استراتيجيته أو رؤيته خلال وقت مناسب، فلا يتسرَّع ولا يؤجِّل، لأن التأخير والتأجيل هما عدوًّا النجاح، ويمكن لقائد أن يخسر معركة حاسمة بسبب تأجيل اتخاذ القرار. وعلى ذلك فقد جاءت نصائح الإمام علي (عليه السلام)، في آلية اتخاذ القرار مبنية على قواعد تمنع الخطأ في القيادة، وحدد (عليه السلام) آلية اتخاذ القرارات قائلاً:(١٢٦)" إِيَّاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا، أو التَّسَاقُطَ

﴿أي التهاون والاستهتار﴾ فيهَا عِنْدَ إِمْكَانِهَا، أو اللَّجَاجَةَ فِيهَا إِذا تَنَكَّرَت، أو الْوَهْنَ عَنْهَا إِذَا اسْتَوْضَحَتْ. فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ، وَأَوْقِعْ كُلَّ عَمَلٍ مَوْقِعَهُ. وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيك أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ". ولقد أكّد على هذه المعاني في خطبة أخرى، ذكر فيها أن من مميّزات الإداري أنه: "مِمَّنْ لا يُخَافُ... بُطْؤُهُ عَمَّا الإِسْرَاعُ إِلَيه أَحْزَمُ ولا إِسْرَاعُهُ إِلَى مَا الْبُطْءُ عَنْهُ أَمْثَلُ"(١٢٧).

٧- الإحسان إلى العامة وتخفيف الأعباء المفروضة عليهم:

تعدُّ خدمة الناس، محل الاهتمام الدائم عند الإمام (عليه السلام). وكان يحرص دائماً على تذكير الجهاز الإداري، من عمّالٍ وأمراءٍ وجندٍ وولاةٍ بضرورة مراعاة أحوال العامة والإحسان إليهم(١٢٨)، وعدم الضن السيئ بهم إذ يجب على القائد ان لا يضن سوءا برعيته وفي عهده الخاص إلى واليه على مصر، يرشده قائلاً (عليه السلام):"اعْلَمْ، أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَى إِلَى حُسْنِ ظَنِّ وَالٍ بِرَعِيَّتِه مِنْ إِحْسَانِه إِلَيْهِمْ، وَتَخْفِيفِه الْمَؤُونَاتِ عَلَيْهِمْ". وأكّد على هذه المعاملة في عهده إلى أحد ولاته الآخرين، الذي قال فيه: "فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ، وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ، وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ، وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ، حَتَّى لا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ، ولا يَيْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ". وكرر الأمر ذاته في عهده إلى مالك الأشتر بقوله (عليه السلام): "وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ ولا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِيا"(١٢٩).

٨- الالتزام بمبدأ المساواة:

وعلى العامل أو الوالي المساواة بين جميع العامة، لا فرق بين المسلمين وغير المسلمين ولا بين الاغنياء والفقراء. ودليل ذلك قول الإمام (عليه السلام) على وجوب المساواة (١٣٠): "لأنهم صِنْفَانِ - أي الناس -: "إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، وَإِمّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ". ويجب عليه ان لايجامل الناس على حساب المصلحه العامه ، بقوله (عليه السلام): "وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ، وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ، وَمَنْ لَكَ فِيه هَوىً مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِلاَّ تَفْعَلْ تَظْلِمْ". وفي كلام آخر له (عليه السلام): "وايْمُ اللَّه لأُنْصِفَنَّ الْمَظْلُومَ مِنْ ظَالِمِه، ولَأَقُودَنَّ الظَّالِمَ بِخِزَامَتِه حَتَّى أُورِدَهُ مَنْهَلَ الْحَقِّ وإِنْ كَانَ كَارِهاً"(١٣١)، بين الإمام علي (عليه السلام) ان الإنسان إذ لم يلتقِ مع هذا الإنسان بالعقيدة فأنه يلتقي معه بالأصل والمنشأ وهذا الإنسان ربما يصيب ويخطأ "ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم

أكلهم(١٣٢). إذ أن هذه القيم الإدارية التي ربما لا نجد لها مثيل في اكبر المنظمات الإنسانية تقدما وتطورا فالإمام عليه السلام يحث الوالي أو المسؤول بالرحمة والمودة للرعية(١٣٣).

ومن روائع الصور التي اعطاها الإمام علي (عليه السلام) عن الادارة في الحكم على مستوى الذات كلامه عن هدية قدمت له: "وأعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفه في وعائها عجنت بريق حيه أو قيئها فقلت اصلةٌ ام زكاة ام صدقة فذلك محرم علينا أهل البيت فقال لاذا ولا ذاك ولكنها هديه فقلت هبلتك الهبول اعن دين الله اتيتني لتخدعني المختبط انت ام ذو جنة ام تهجر والله لو أعطيتُ الاقاليم السبعة بما تحت افلاكها على ان اعصي الله في نملة اسلبها جلب شعيرة ما فعلت وان دنياكم عندي اهون من ورقة في فم جرادة تقضمها ما لعلي ولنعيم يفنا ولذة لا تبقى نعوذ بالله من سباة العقل وقبح الزلل وبه نستعين"(١٣٤).

٩- سترُ العيوب دفعُ المخطئ للإقلاع عن أخطائه:

يجب على الموظف الاداري ستر عيوب الناس إذ لايوجد انسان خال من العيوب، وفي هذا يقول الإمام (عليه السلام): "فإنَّ في النَّاسِ عُيُوباً، الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ"(١٣٥).

١٠- التواصل الدائم مع الرعية ومتابعة قضاياهم مباشرة:

لأن المجتمع قد يُبتلى بقضايا لا يقدر عليها الجهاز الإداري، ولا بدّ من تدخل الحاكم أو القيادة الإدارية العليا مباشرةً، ولهذا يأمر الإمام (عليه السلام) بالتدخل المباشر، ويقول: " ثُمَّ أمور مِنْ أُمُورِكَ لاَ بُدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا: مِنْهَا إِجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كُتَّابُكَ، وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ عِنْدَ وُرُودِهَا عَلَيْكَ مِمَّا تَحْرَجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ". ويستوجب هذا التدخل المباشر أن لا يطيل الاحتجاب عن الرعية، فيقول (عليه السلام): "وَلاَ تُطَوِّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوُلاَةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ، وَقِلَّةُ عِلْمٍ بِالأُمُورِ، وَالاْحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الْكَبِيرُ، وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ، وَيَقْبُحُ الْحَسَنُ، وَيَحْسُنُ الْقَبِيحُ، وَيُشَابُ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ". وهذه الجلسات ليست جلسات انتخابية ولا صورية أو كلامية فقط، وإنما هي مجالس قضاء

الحاجات، حيث يقول الإمام (عليه السلام): "واجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً، تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً، فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وشُرَطِكَ، حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ"(١٣٦).

١١- **الابتعاد عن البطانة الخاصة**:

يجب على الحاكم الابتعاد عن المقربين او اصحاب المصلحه ، إذ نهى الإمام (عليه السلام) من مدّهم بالعطاء، فهم أول من يهرب عند الشدائد، وأول من يهاجم الرئيس عندما يقطع عنه عطاياه، وقال(عليه السلام) عنهم: " بِطَانَة، فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ، وَقِلَّةُ إِنْصَافٍ فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الاَحْوَالِ، وَلاَ تُقْطِعَنَّ لاِحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ قَطِيعَةً". إذ "لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ، أَثْقَلَ عَلَى الْوَالِي مَؤُونَةً فِي الرَّخَاءِ، وَأَقَلَّ مَعُونَةً لَهُ فِي الْبَلاَءِ، وَأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الإِعْطَاءِ، وَأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ الْمَنْعِ، وَأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخَاصَّةِ، وإِنَّمَا عَمُودُ الدِّينِ، وَجِمَاعُ الْمُسْلِمِينَ، وَالْعُدَّةُ لِلاَعْدَاءِ، الْعَامَّةُ مِنَ الأُمَّةِ، فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ (أي ميلك) لَهُمْ، وَمَيْلُكَ مَعَهُمْ"(١٣٧).

الخاتمة:

بعد أن أكملت بعون الله وفضله بحثي المنصوص (الرقابة الإدارية في حكومة الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)) ادرج في أدناه أهم النتائج الذي توصلت اليها من خلال البحث والتقصي إذ أن الملامح الإدارية في فكر الإمام علي (عليه السلام) وتدبيره الذي علمّه إياه رسول الله (صلى الله عليه وآله).

إن سياسة الإمام علي (عليه السلام) بكل تفاصيلها تعدُ سياسة متجددة تصلح لكل مجتمع ولكل زمان، ولقد سعينا قدر الامكان إلى الرجوع إلى تراثنا الاسلامي المليء بالنماذج المشرقة والأفكار الخلاّقة التي تتوائم مع بيئتنا الاجتماعية ومع كل بيئة وعصر لتكوّن نظاماً للحكم والادارة لا يمكن أن تقرنه بأي نظام من النظم الحديثة لما فيه من خلاقية بتفوق بها على هذه الانظمة من دون الحاجة إلى استيراد انظمة من دول وثقافات شتى أثبتت حتى الآن قصورها ونقصها في معالجة حالات السلب في أنظمتنا الحديثة.

ولعل أهم النتائج التي توصلت إليها تتلخص فيما يأتي:

١- لقد حاولت حكومة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) إزالة الفوارق الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية، وحاولت ان تجعل الأولوية للإسلام في كل شيء. فالإسلام فوق

كل المصالح الشخصية، وفوق كل الاهتمامات الخاصة. وكانت والأفضلية فيه للجهاد والسعي من أجل بناء دولة الإسلام والمسلمين. وكان هذا النموذج في الحكم الديني نموذجاً مثالياً، خصوصاً بعد أن قرأنا ما حصل في عهد عثمان من انتهاكات مالية.

٢- ومن وجوه سياسته الإدارية أن كلف البعض بضبط من يدخل إلى الكوفة، مما يعني ايلائه أهمية كبرى لحفظ الأمن ومتابعة المنافذ التي يتوقع منها خرق امني وبالتالي أهمية العمل الاستخباري.

٣- نهى الإمام (عليه السلام) من التعويل على البطانة الخاصة أو مدّهم بالعطاء، فهم أول من يهرب عند الشدائد، وأول من يهاجم الرئيس عندما يقطع عنهم عطاياه، وهم قليلو المروءة والنخوة.

Abstract

That the state called on that the human control on three important reign to make normalcy and contiguity: it is executive control it make and take domineeringness, and legislative control that make roles and legal control that make lows, so the state important the control management have very important and effective to keep economic source for state and keep the right of people from attack and it effective way to publish the national produce to people in good way:

Islam is region for allah and make good things between people in two branch:

First: ideology and worship management relationship between human and allah.

Second: treatment control the relationship between human and his brother in economy, society, political and all rule, flexible low, the islamic state have an aim that the state control the relationship between human and his brother and enter in islamic handling.

The important reasons that make me to choose this subject the low knowledge of people in islamic government and control and i want to research in primary source and modern reference to have special result in this research.

هوامش البحث ومصادره

(١) سورة المائدة، الآية ١١٧.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٥٢.
(٣) سورة طه، الآية ٩٤.
(٤) سورة غافر، الآية ١٩.
(٥) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، صححه: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، ط بيروت، ٢٠٠٨، ٤٢٤/١ - ٤٢٥، مادة (رَقَبَ).
(٦) فهمي، عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية ١٩٩٨ ص٢٠٦.
(٧) الكفراوي، عوف، الرقابة المالية في الإسلام، دار الصفوة، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٦ - ٢١.
(٨) عباس، علي، الرقابة الإدارية في منظمات الاعمال، (عمان – الاردن)، ط٢، ص١٧ -١٨.
(٩) الشمري، عبد الحميد حمودي ورحيم علي صباح، الفكر الرقابي عند الإمام علي (عليه السلام). بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإسلامية، المجلد ٢٢، العدد ١، سنة ٢٠١٤.
(١٠) ابن منظور، المصدر نفسه، ٤٤٨/٤، مادة (دور).
(١١) الصيني، محمد إسماعيل ويوسف، حيدر حسن: معجم الطلاب، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩١م، مادة (أدار).
(١٢) القرويتي، محمد قاسم، مبادئ الإدارة والنظريات والعمليات والوظائف، دار وائل للنشر، ط٢٠٠٩، ص٢٣.
(١٣) جواد، شوقي ناجي، وآخرون، مبادئ الإدارة، (دار الكتب – طبعة الموصل)، ٢٠٠٩، ص١٣ -١٤
(١٤) ابن أبي طالب، علي (ت٤٠هـ/٦٦٠م)، نهج البلاغة، المختار من كلام أمير المؤمنين، جمعه الشريف الرضي، تحقيق هاشم الميلاني، ط١، العتبة العلوية المقدسة، النجف الأشرف ص٣٩٢.
(١٥) المصدر نفسه، ص١٠٠.
(١٦) الآراكي، محسن. نظرية الحكم في الإسلام، ط١، مجمع الفكر الإسلامي، طهران، د.ت، ص١٥٥.
(١٧) سورة النساء، الآية ٥٨.
(١٨) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٥٥ - ٥٦.
(١٩) المصدر نفسه، ص١٠٠.

(٢٠) الآصفي، محمد مهدي.الاجتهاد والتقليد، ط ٣، قم، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ٢٠٠١م. ص٢٩٨.

(٢١) المصدر نفسه، ص٢٩٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٣٠٠.

(٢٣) بيضون، إبراهيم، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، ط (بيروت ١٩٧٩)، ص٧٧.

(٢٤) سرور، محمد جمال الدين، (الحياة السياسية في الدولة العربية خلال القرن الأول الهجري)، ط القاهرة (١٩٧٩)، ص٥٧.

(٢٥) التميمي، هادي عبد النبي، ثورة الإمام الحسين في المصنفات المصرية في القرن العشرين الميلادي (بيروت –لبنان) ٢٠١٠م، ص١٥٢.

(٢٦) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين بن عبد الرحمن (ت١٥٠٥/٩١١م)، تاريخ الخلفاء، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان) ص١٥٧.

(٢٧) التميمي، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٢٨) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت٣٤٦هـ/٩٥٧م) مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط قم، ٢٠٠١، ج٣، ص٧٦.

(٢٩) ذهب، كمال ناصر، إدارة أقاليم الدولة العربية الإسلامية في العصر الراشدي (١١ -٥٤) رسالة دكتوراه، ص١١١.

(٣٠) الطبري، محمد بن جرير (ت٩٢٢/٣١٠م) تاريخ الرسل والملوك، مراجعة صدقي جميل العطار، ط٢ بيروت، ٢٠٠٢م، ١١٠/٥.

(٣١) شمس الدين، محمد مهدي، ثورة الحسين ظروفها الاجتماعية وآثارها الإنسانية قم، ط٥، ١٩٧٨م، ص٣٧.

(٣٢) البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩ -٨٩٢) انساب الأشراف، حققه وقدم له: سهيل زكار ورياض زركلي، ط بيروت، ١٣٦/٦ -١٣٧، التميمي، مصدر سابق، ص١٥٣.

(٣٣) شمس الدين، المصدر السابق، ص٣٨، حسن، علي إبراهيم تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ط٧، القاهرة، ٣٥٨/١.

(٣٤) الطبري، المصدر السابق، ١٨٦/٥.

(٣٥) شمس الدين، المصدر السابق، ص٤٠.
(٣٦) الطبري، المصدر السابق، ٩٣/٥، الدينوري، أحمد بن داود (ت٢٨٢) الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: جمال الدين الشيال، ط٢، قم ١٩٥٩، ص١٣٩.
(٣٧) الطبري، المصدر السابق، ٩٣/٥، ابن الأثير، عزّ الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن أبي محمد (ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م) الكامل في التاريخ، ط٤ بيروت، ٢٠٠٢، ٤٧٦/٣ -٤٧٧.
(٣٨) حسين، طه، الفتنة الكبرى (عثمان)، دار المعارف مصر، ٢٠٠٧، ص١٢٠.
(٣٩) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (ت٤٦٣/١٠١٧م)، الاستيعاب في معرفة أسماء الأصحاب، (دار الفكر، بيروت ٢٠٠٦)، ٥٤٩/١؛ باقر شريف، حياة الإمام الحسين بن علي K (دراسة تحليلية) تحقيق: مهدي باقر القرشي، ط٢، العتبة الحسينية، كربلاء ٢٠٠٨م، ٣٨٥/١.
(٤٠) طي، محمد الإمام على ومشكلة نظام الحكم، (بيروت لبنان) ط١، ١٩٩٧، ص١٢٦.
(٤١) ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد بن هبة الله بن محمد المدائني (ت٦٥٦/١٢٥٨م) شرح نهج البلاغة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ط٢، ١٩٦٥، ج٣، ص٤٩؛ شمس الدين، ثورة الحسين، ص٣٩.
(٤٢) البلاذي، المصدر السابق، ج٥، ص٥٨ – ٥٩.
(٤٣) هو مالك بن الحرب بن يغوث بن سلمة بن ربيعة بن الحرث ابن جذيمة بن ملك بن النخع النخعي المعروف بالأشتر كان رئيس قومه وكان له مواقف مذكورة في فتوح الشام، صحب الإمام علي (عليه السلام) وشهد معه الجمل وصفين وولاه على مصر فلما وصل القلزم شرب شربة عسل فمات وقيل أنها كانت مسمومة دسها له معاوية بمشورة من عمر بن العاص سنة ٣٨ هـ / ٦٥٨ م، ابن حجر، شهاب الدين احمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢/١٤٤٨م)، الإصابة في تميز الصحابة وبهامشه الاستيعاب لابن عبد البر، ط١، بيروت، ١٩٩٥، ٤٨٢/٣.
(٤٤) البلاذري، المصدر السابق، ١٥٢/٦.
(٤٥) البلاذري، المصدر نفسه، ١٦٧/٦، المسعودي، المصدر السابق، ٨٣/٣ - ٨٥، التميمي، المصدر نفسه، ص١٥٤ - ١٥٥.
(٤٦) ابن أبي طالب، المصدر نفسه، ص٢١٩.

(٤٧) شمس الدين، المصدر السابق، ص٥٠.
(٤٨) الطبري، المصدر السابق، ٤٥٠/٥ - ٤٥١.
(٤٩) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص١٦٤ - ١٦٥.
(٥٠) ابن أبي طالب، المصدر السابق.
(٥١) المصدر نفسه، ص٢٧٤.
(٥٢) التميمي، المصدر السابق، ص١٥٩.
(٥٣) التلالي، محمد عيسى، الإصلاح الإداري في عهد الإمام علي (عليه السلام)، ط البصرة، ٢٠٠٨، ص١٥٦.
(٥٤) الناصري، محمد علي، نظام الولايات في الدولة الإسلامية، دار الجمال، بيروت، ص ٤١٢.
(٥٥) محمد عبده، شرح نهج البلاغة، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٧٤.
(٥٦) أبو حمد، رضا صاحب، السياسة المالية في عهد الامالي علي، ط النجف الأشرف، ٢٠٠٦، ص٤٣.
(٥٧) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٦٥.
(٥٨) اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب (ت بعد سنة ٢٩٣هـ/٩٠٤م)، تاريخ اليعقوبي، علق عليه: خليل المنصور، ط بيروت، ١٩٩٩م، ١٢٤/١٢٣/٢.
(٥٩) المسعودي، المصدر السابق، ٩٨/٣.
(٦٠) القرشي، المصدر السابق، ص٤٣٦.
(٦١) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٠٩.
(٦٢) ابن أبي طالب، المصدر السابق، مصدر سابق، ص٤٤٩.
(٦٣) ابن أبي طالب، مصدر سابق، ص٤٤٧.
(٦٤) بحر العلوم، محمد. آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام، دار الزهراء للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص١٥٤.
(٦٥) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٣٩.
(٦٦) المصدر نفسه، ص٤٤٠ - ٤٤١.
(٦٧) المصدر نفسه، ص٤٤٨.
(٦٨) البغدادي، عمار. مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة، مطبعة البنية، ٢٠٠٨م، ص١٩٠.

(٦٩) طي، محمد، المصدر السابق، ص١٢٤.
(٧٠) ابن أبي طالب، مصدر سابق، ص٦٦.
(٧١) التلال، المصدر السابق، ص١٧٠.
(٧٢) ابن أبي طالب، مصدر سابق، ص٢١٤.
(٧٣) سورة فصلت: الآية ٤٦.
(٧٤) طي، محمد، المصدر السابق، ص١٢٧.
(٧٥) أبو حمد، مصدر سابق، ص٤.
(٧٦) الحائري، عبد الهادي، نظرة سريعة في الأدب الجهادي، ط طهران، بلا.ت، ٢٠١ - ٢٠٢.
(٧٧) الكليني، الكافي في الأصول والفروع، محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت٣٢٩هـ)، دار المرتضى، بيروت، ٢٠١٠، ٥٤٠/٣.
(٧٨) المصدر والصفحة نفسها.
(٧٩) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٠٧ - ٤٠٨.
(٨٠) الكليني، المصدر السابق، ٥٤٠/٣.
(٨١) أبو حمد، المصدر السابق، ص٥٣.
(٨٢) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٢٧٣.
(٨٣) ابن أبي الحديد، المصدر السابق، ١٩٨/٢.
(٨٤) المصدر نفسه، ٢٠٠/٢.
(٨٥) القرشي، باقر شريف، موسوعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تحقيق: مهدي القرشي، ط قم، ١٤٢٧هـ، ١٠٦/١.
(٨٦) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٤١ - ٤٤٢.
(٨٧) أبو حمد، ، المصدر السابق، ص٤٩.
(٨٨) القرشي، موسوعة أمير المؤمنين، المصدر السابق، ص١٠٣.
(٨٩) طي، محمد، المصدر السابق، ص١٢٩ - ١٣٠.
(٩٠) الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي، ص٤٢٣. الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة، تحقيق: علي الشريف، ط٢، إيران (١٤١٦ق).
(٩١) ابن أبي الحديد، المصدر السابق، ١٩٩/٢.
(٩٢) الكليني، الكافي، المصدر السابق، ١٧٥/١.

(٩٣) الديلمي، الحسن بن أبي الحسن محمد، ارشاد القلوب، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ٢٠٠٩، ٤٥/٢.

(٩٤) البرقي، أحمد بن محمد، المحاسن، دار الصفوة، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٩٨.

(٩٥) التستري، محمد، قضاء أمير المؤمنين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨٠.

(٩٦) الحائري، المصدر السابق، ص١١١.

(٩٧) الطبرسي، رضي الدين أبي نصر الحسن بن الفضل، (ت٥٤٨هـ)، مكارم الأخلاق، ط إيران، ٢٠٠٨، ص١٦؛ القرشي، موسوعة أمير المؤمنين، المصدر السابق، ج١، ص١٠٤.

(٩٨) طي، محمد، المصدر السابق، ص١٨٩.

(٩٩) الطبرسي، المصدر السابق، ص٤٢.

(١٠٠) شوقي، المصدر السابق، ص١٢٤.

(١٠١) صالح، المصدر السابق، ص١١٦.

(١٠٢) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٥٢.

(١٠٣) شمس الدين، محمد مهدي، دراسات في نهج البلاغة، الدار الإسلامية، ط٣، ١٩٨١، ص٥٥.

(١٠٤) الشيخ، حسن محمد، ملامح من الفكر الإداري عند الإمام علي (عليه السلام)، ط١، بيروت، ١٩٩٣، ص٤٠.

(١٠٥) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(١٠٦) حمود، خضير كاظم، السياسة الإدارية في فكر الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، بين الأصالة والمعاصرة، ط بيروت، بلا ت، ص١٠ - ١١.

(١٠٧) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٥٠.

(١٠٨) الموسوي، عباس علي، مالك الأشتر وعهد الإمام له، ط بيروت، ١٩٨٧، ص٧٠.

(١٠٩) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٣٨.

(١١٠) إسماعيل، عصام نعمة، الإدارة العامة في عهد الإمام علي، ط بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٩٨.

(١١١) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٥٠.

(١١٢) الموسوي، المصدر السابق، ص٦٦.

(١١٣) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٥١.

(١١٤) الخطيب، عبد الكريم، الخلافة والإمامة، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص١١٩.

(١١٥) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٧١.
(١١٦) سورة الاخلاص، الآية ٥.
(١١٧) كاظم، صباح محسن، الراعي والرعية في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، ط بيروت، ٢٠٠٩، ص١٦٥.
(١١٨) طي، محمد، المصدر السابق، ص١٨١.
(١١٩) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٥٠.
(١٢٠) كاظم خضير، المصدر السابق، ص١٢.
(١٢١) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٥٠.
(١٢٢) شمس الدين، محمد، دراسات في نهج البلاغة، المصدر السابق، ص٨٦ - ٨٧.
(١٢٣) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٨١.
(١٢٤) كاظم، المصدر السابق، ص١٧٠.
(١٢٥) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٣٥ - ٤٧٣.
(١٢٦) كاظم، المصدر السابق، ص١٧١.
(١٢٧) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٦٥.
(١٢٨) الموسوي، محسن باقر، الإدارة والنظام الإداري عند الإمام علي (عليه السلام)، ط بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٣٠.
(١٢٩) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٥٠.
(١٣٠) صالح، المصدر السابق، ص١٤٤ - ١٤٥.
(١٣١) المصدر نفسه، ص١٤٥.
(١٣٢) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٤٥٠.
(١٣٣) خضير كاظم، المصدر السابق، ص١٦ - ١٧.
(١٣٤) ابن أبي طالب، المصدر السابق، ص٣٧٣ - ٣٧٤.
(١٣٥) صالح، المصدر السابق، ص١٤٦.
(١٣٦) صالح، المصدر نفسه، ص١٤٦.
(١٣٧) صالح، المصدر السابق، ص١٤٧.